

توصيات المؤتمر السادس للجمعية

مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع

١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها السادس بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية بعنوان "التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع" يومي السبت والأحد ٥-٦ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ - الموافق ١٦-١٧ فبراير ٢٠١٣م والذي عقد بقاعة المؤتمرات بجامع السلطان قابوس الأكبر في مسقط - سلطنة عمان، وذلك بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية"، و"جمعية الاقتصاديين البحرينية"، و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية"، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر، و المعهد العربي للتخطيط - الكويت، و وحدة دراسات المال والأعمال بعمادة البحث العلمي - جامعة البحرين، و مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية - الاردن ، وقسم الطاقة في ادارة التنمية المستدامة والإنتاجية (الإسكوا)، وقسم احصائيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية البيئية والاقتصادية - استراليا، و جامعة السلطان قابوس، والعديد من الشخصيات الذين يعملون لدى منظمات دولية (UN- UNDP - ILO - EC- UN-ESCWA) DESA، GIZ و اليونسكو والاسكو والاسكو، وأعضاء الجمعية الاقتصادية العمانية، وجمعية البيئة العمانية، والشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

وانبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. اعداد دليل وطني للتنمية يمثل رؤية إستراتيجية جديده للسلطنة تتسم بالديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وضمان تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يكون محوره الأساس "عمان التي نريد" يتم من خلاله تقييم الخطط الحالية وتحديد الخيارات المستقبلية بناء على معايير ومؤشرات تنموية ذات أهداف محددة قابلة للقياس.
٢. التركيز في عملية التخطيط والتقييم على التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تتطلب توفير بيئة مناسبة من الحريات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وبمشاركة جماعية من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
٣. اعداد استراتيجية خاصة بالتنوع الاقتصادي بمشاركة جميع الاطراف المعنية وایجاد المؤسسات القادرة على متابعتها والتقييم المستمر لتنافسية الاقتصاد العماني.

٤. أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية والمنظمات الدولية في مجال إيجاد آليات كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة تتجنب النمو الذي لا يتيح فرص عمل والنمو الذي يعود ثماره على الأغنياء فقط والنمو غير المقترن بالحرريات والنمو الذي يطمس الهويات الثقافية الوطنية والنمو الذي يبدد الموارد على حساب الأجيال القادمة.

٥. التأكيد على أن الاستقرار الاجتماعي وتحقيق تنمية عادلة ومنصفة يتطلب الأخذ بالبعد الاجتماعي وسعادة الأفراد عند رسم وتنفيذ الخطط والسياسات الحكومية وأن تشمل البعد الرأسي (بين الأسر و الأفراد) ، والبعد الأفقي (بين المحافظات المختلفة) تجنباً للتنمية المركزية وإتاحة الفرص لجميع المحافظات في المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة.

٦. وضع الآليات الكفيلة بالربط المباشر بين الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية الخمسية والرؤية المستقبلية "لعمان التي نريد" من أجل ضمان انسجام كافة الأنشطة والبرامج التنموية والمشاريع الحكومية مع الاطار العام لمتطلبات التنمية المستدامة.

٧. وضع استراتيجية و سياسات للاستثمار في اللغة العربية وتطويرها باعتبارها من الصناعات الابداعية والتي تمثل إحدى اهم مصادر التنوع الاقتصادي التي توفر الكثير من فرص العمل وما يتطلبه ذلك من تعريب العلوم والتكنولوجيا.

٨. اعتماد خارطة طريق للتحويل الى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة حيث ان رأس المال المعرفي هو من عوامل النمو الرئيسية لاستدامة النمو ولفترة ما بعد النفط والغاز ويضمن ذلك اعتماد برامج لنقل المعرفة ونشرها وتوليدها واستثمارها.

٩. دعم الابتكار والبحث العلمي والاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر بإعتباره احد الركائز الاساسية لتحقيق تنمية مستدامة.

١٠. توفير قاعدة بيانات تفصيلية ودقيقة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمهتمين بقضايا التنمية للمساهمة في صنع قرارات مهنية وعلمية مبنية على معلومات وبيانات دقيقة.

١١. الاعداد لاستخدام نظام الامم المتحدة للحسابات القومية البيئية الاقتصادية SEEA في احتساب الناتج القومي الاجمالي كأحد المؤشرات البيئية الهامة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

صدر في مسقط

الاحد ٦ ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ - الموافق ١٧ فبراير ٢٠١٣ م